United Nations Nations Unies

بيان مكتب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

28 أيار/مايو 2024

يرحب المكتب بموجة الاعتراف المتزايدة بدولة فلسطين؛ ويدين الهجمات المستمرة في غزة

يرحب مكتب اللجنة ترحيبا حارا بالاعتراف الأخير بدولة فلسطين من قبل بربادوس، وجزر البهاما، وأيرلندا، وجامايكا، والنرويج، وإسبانيا، وترينيداد وتوباغو. ويثني المكتب على تصميم هذه الدول على دعم وتعزيز حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبث الأمل في خضم حرب مدمرة في غزة وتزايد التهديدات لبقاء الشعب الفلسطيني.

ويأتي توسيع الاعترافات في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 10 أيار/مايو 2024 والذي أعاد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودولته الفلسطينية المستقلة. تعكس هذه التطورات الأصوات الدولية المتزايدة التي تطالب بالمساواة في الحقوق وتقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 57 عامًا للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وإيجاد حل دبلوماسي سلمي عادل لقضية فلسطين. ويحث المكتب مجلس الأمن على الانضمام إلى توافق الآراء الواسع الذي أعربت عنه الجمعية العامة والتوصية بقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ويرحب المكتب بأمر التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية في 24 أيار/مايو 2024 في أعقاب التدابير المؤقتة المشار إليها في 26 كانون الثاني/يناير 2024 و28 آذار/مارس 2024، والذي يأمر إسرائيل بوقف هجومها العسكري على الفور في رفح، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق، ولوصول تفويضات التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى غزة.

ويدين المكتب العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة وخاصة في رفح، في 26 أيار/مايو، بعد يومين من صدور حكم محكمة العدل الدولية، والتي قُتل فيها ما لا يقل عن 45 مدنياً فلسطينياً بينهم أطفال، بينهم رضع وأصيب أكثر من 200 آخرين أثناء تهجيرهم المخيم بقصف صاروخي إسرائيلي. ويدعو المكتب إلى إجراء تحقيق ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويناشد المكتب المجتمع الدولي بذل جهود عاجلة ومنسقة تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لوضع حد لهذا الظلم التاريخي والجسيم.